



اسم المقال: ترجمة السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير أو (فن إقامة علاقات الصداقة مع كل دول العالم)

اسم الكاتب: د. عبد الحميد العيد الموساوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/175>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/16 21:31 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير

أو (فن إقامة علاقات الصداقة مع كل دول العالم).

بقلم: مارك.ن.كاتز \*

ترجمة: د. عبد الحميد العيد الموساوي \*

### المقدمة:

منذ وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة في العام ٢٠٠٠م، أصبحت العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول الأوروبية أكثر توتراً وشداً، وقد تعارضت في العديد من الملفات التي من بينها: توسيع حلف الناتو، وكوسوفو، وأوكرانيا، وجورجيا، وسياسة روسيا في ميدان الغاز، والمشاريع الأمريكية الداعية المضادة للصواريخ في أوروبا الشرقية، فضلاً عن أخطاء روسيا الاتحادية في مجال الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وفي الشرق الأوسط تثير السياسة الخارجية الروسية اهتمامات الدول الغربية لأسباب عدة، إذ أنّ (موسكو) تقيم علاقات جيدة مع إيران، وسوريا، وحركتي: حماس وحزب الله، فيما تتوى إنشاء (كارتل) للدول المصدرة للغاز مع الجزائر، والجماهيرية الليبية العظمى، وقطر، وإيران. ومن جانب آخر، وفي الدول المحافظة الموالية تقليدياً للغرب، مثل: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة تتنافس الشركات الروسية بجدية الشركات الغربية على الحصول على عقود في قطاعات المحروقات والسلاح. وإن من الخطأ عدّ سياسة موسكو في الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية القائمة على المنافسة قبل كل شيء، إن لم يكن العداوة للغرب. ويبين تحليل تحرك روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، ومهما كانت اختلافاتها مع الغرب: أن (موسكو) لا تقود في هذه المنطقة سياسة عدوانية مناهضة للغرب، وإنما تقود سياسة دفاعية موجهة إلى حماية مصالحها الاقتصادية وإقامة تعاون مع الحكومات التي تتصدى للتطرف الإسلامي السنوي، والاستفادة من امتيازات العالم الإسلامي. ويحاول هذا البحث تقصّص سياسة (الكرملين) تجاه أهم الدول، وتوجه الملفات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط الكبير في سبيل فهم مدى

نجاعة هذه السياسة وفعاليتها منذ وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة، وما هي آفاق هذه السياسة في السنوات القادمة؟

### ماذا يعني مفهوم الشرق الأوسط الكبير لروسيا الاتحادية؟

كان مفهوم (الشرق الأوسط الكبير) قد أطلق من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الذي كان يعتقد: أن دكتاتورية قادة الشرق الأوسط هي التي تغذي التطرف الإسلامي، وأن هذه المنطقة أرض "صالحة لنشر الديمقراطية". وبالتالي، فإنّ نظام (فلاديمير بوتين) الأكثر فأكثر دكتاتورية، لم يتقاسم أبداً هدف دمقرطة الشرق الأوسط الكبير العزيز على إدارة الرئيس (بوش)، ومع ذلك كان الزعماء الروس، يعربون في مناسبات عده عن شكوكهم حول صدق نيات واشنطن، وهذا وفي شهر شباط من العام ٢٠٠٧م، ذكر الرئيس (بوتين) التناقض القائم بين مناداة الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، ورفض البيت الأبيض الاعتراف بانتصار حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وتستخدم عبارة (الشرق الأوسط الكبير) في أغلب الأحيان في خطابات السياسية الخارجية الروسية ليس لعرض فعل موسكو في المنطقة، ولكن للتعليق - بطريقة انتقاديه عموماً - على سياسة واشنطن.

أما فيما يتعلق بعلاقات روسيا الاتحادية مع الشرق الأوسط (كما مع مناطق أخرى)، فإنّها عادة ما تكون قائمة على قاعدة ثنائية، ومع ذلك فان من المفيد الحديث عن سياسة روسية تجاه الشرق الأوسط الكبير لسبعين:

السبب الأول: إن انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١م، فتح المناطق الإسلامية في روسيا أمام تأثير باقي دول العالم الإسلامي، والتي كانت تلك المناطق معزولة عنه منذ العهد السوفيتي، وبشكل منفصل عن مسائل الديمقراطية والسياسة الخارجية الأمريكية، فانّ المناطق الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق -وال المسلمين الروس عموماً - يتعرضون -من هنا فصاعداً - إلى تأثير القوى التي باشرت العمل في الشرق الأوسط، وبحسب آراء كل من (ديمترى تريينين) و (الكسى مالاشينكو) من مركز أبحاث (كارنجي) في موسكو، فإنّ "التحدي الرئيس لموسكو يتمثل في تحقيق

الاستقرار في الدول ما بعد الاتحاد السوفيتي، والتي ما تزال ضعيفة، مع إقامة علاقات جيدة ومحبولة مع دول العالم الإسلامي التي أصبحت في دوامة أكثر فأكثر ما وراء الحدود السوفيتية القديمة. وهناك عناصر أخرى تزيد من تعقيد مهمة روسيا الاتحادية تمتد من الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣م، وأثارها في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، دون نسيان تطورات الملف الإيراني.

السبب الثاني: إن خطاب السياسة الخارجية الروسية يهتم في أغلب الأحيان بالتهديد الشامل للإسلام الأصولي، لاسيما عند تركيزه على العلاقات الثنائية لموسكو مع دول المنطقة التي تقاسم موسكو هذه الاهتمامات مع العديد من حكوماتها، وقد تناول صناع القرار الروس بكل وضوح الأعمال التي تقوم بها العناصر الإسلامية في الشرق الأوسط الكبير، وتمس شمال القوقاز وآسيا الوسطى، وبالنتيجة وبمعزل عن استخدام هذا التعبير من قبل إدارة الرئيس (بوش)، فإن الشرق الأوسط الكبير هو مفهوم ملائم لتحليل السياسة الخارجية الروسية.

#### **روسيا والنزاع العربي- الإسرائيلي: العلاقات الجيدة مع مجمل الفواعل الدولية:**

إن الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية تعرّيان عن مخاوفهما وهاجمتهما لاستعادة التعاون العسكري- الفني بين روسيا الاتحادية وسوريا منذ وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة، وتطور علاقات الصداقة بين موسكو والحركتين الإسلاميتين: (حماس، وحزب الله)، ومع كل ذلك أقامت روسيا الاتحادية وبشكل موازي علاقات صداقة مع المملكة الأردنية الهاشمية (التي سبق أن زارها فلاديمير بوتين رسمياً في العام ٢٠٠٧م)، ومصر (التي زارها كذلك في العام ٢٠٠٥م)، والحكومة اللبنانيّة، وحركة فتح (المعارضة لحركة حماس في فلسطين)، وكذلك مع إسرائيل (التي زارها بوتين في العام ٢٠٠٥م، ووعد آنذاك بزيارتها مرة أخرى في العام ٢٠١٠م). وقد شكل التقارب الروسي- الإسرائيلي في سنوات ٢٠٠٠م، تطواراً مدهشاً مقارنة بالانحراف التقليدي للدبلوماسية الروسية الموالية إلى العرب. ويمكن تفسير رغبة موسكو في تطوير علاقاتها مع الدولة العربية بدلاله نمو المبادرات التجارية (التي قفزت من ٨٦٧ مليون دولار في العام ١٩٩٥م، إلى ٢٠٧٦٩ مليون دولار في العام ٢٠٠٨م)،

والمساعدة الإسرائيلية في ميدان الأمن<sup>١</sup>، وكذلك استخدام التكنولوجيا الروسية في صناعة السلاح الإسرائيلي المخصص للتصدير، وأخيراً هناك أكثر من مليون مهاجر روسي في إسرائيل يساهمون في تطور وزيادة اللقاءات بين كل من الدولتين، وقد بحثت الحكومة الإسرائيلية مسألة زيادة روابطها مع روسيا في العام ٢٠٠٨م، عن طريق إلغاء التأشيرة بالنسبة للسياح الروس<sup>٢</sup>. زار إلى وقد زار إسرائيل (٣٥٦) ألف زائر قادمين من روسيا منذ العام ٢٠٠٨م، وفي شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩م، تجاوز لأول مرة في التاريخ عدد السائحين الروس الذين قدموا إلى إسرائيل عدد السائحين القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية (٥٨ ألف مقابل ٤٩ ألف)<sup>٣</sup>. وهذا أصبحت روسيا الاتحادية تقيم من هنا فصاعداً علاقات جيدة مع أهم الفواعل في النزاع الإسرائيلي - العربي، سواء أكانوا مواليين أم مناهضين للدول الغربية. ومع ذلك، فقد عبرت إسرائيل عن فلقها من مبيعات الصواريخ الروسية إلى سوريا<sup>٤</sup>، نظراً لأن دمشق - ومن وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية - تقدم (أو يمكن أن تقدم مستقبلاً) بعض هذه الصواريخ إلى حزب الله، فيما تأسف (تل أبيب) كذلك على علاقات الصداقة بين موسكو وحركة حماس. ومن ناحيتهم، فإن (سوريا، وحزب الله، وحركة حماس) غير مرتاحين للتقارب الروسي - الإسرائيلي، على الرغم من أن العادات المتبادلة بين الفواعل الشرق أوسطية لم تدفع أي منهم إلى قطع علاقاته مع روسيا الاتحادية أو الابتعاد عنها بسبب العلاقات التي تقيمها مع خصومه<sup>٥</sup>. وترغبة روسيا الاتحادية في تأدية دور نشط في عملية السلام الإسرائيلية - العربية، فيما يعدّ تدخلها دلالة على مركزها كقوة عظمى، ويعدّ التزامها كذلك وكأنه موجه إلى إظهار حسن نياتها تجاه مواطنيها من المسلمين.

وفي هذه الأثناء يجب الاعتراف بأن روسيا الاتحادية لا تمتلك أية قدرة حقيقية على فرض أو إقناع الأطراف بتقديم التنازلات الضرورية لتحقيق اتفاق سلام، وفيما عدا دعمها الشفهي، فإن موسكو لا تقدم إلى السلطة الفلسطينية سوى مساعدة مالية متواضعة جداً مقارنة مع مساعدات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أو الدول العربية الغنية. ولا يبدو كذلك: أن روسيا الاتحادية تريد تشجيع أو أن لها القدرة

على التأثير في حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية الإسرائيلية. وقد أشار الكرملين بوضوح إلى أنه ليس في النية مساعدة القوى المناهضة للغرب في المنطقة في مواجهة العناصر الموالية للغرب. وفي هذه الأثناء فإنّ من الضروري بالنسبة لموسكو إقامة علاقات جيدة مع كل الفواعل الرئيسيين: (إسرائيل، ومصر ، والأردن، وسوريا، ولبنان) الذين لهم حكومات تحارب المجاميع الإسلامية الناشطة فوق أراضيهم، ومع حركة فتح التي تفعل الشيء نفسه، وتتمتع موسكو بامتيازات جهود هذه الفواعل الهدافة إلى منع وصول الأنظمة الإسلامية التي ربما تدعم العناصر المتطرفة إلى داخل روسيا الاتحادية أو في (الاتحاد السوفيتي السابق). وتحدم المحافظة على علاقات صدقة مع حركة حماس وحزب الله المصالح روسيا، إذ تتمتع المنظمتان أولاً/ بهامش واسع من الدعم والمساندة من قبل المسلمين في الشرق الأوسط وخارجها، وثانياً/ إن أهدافهما محددة جغرافياً في فلسطين ولبنان، وهما لا تبدوان مهتمتين بمصير مسلمي روسيا الاتحادية، وقد تم استقبال وفود من حركة حماس في الكرملين، فيما ساندت حركة حماس وباركـت اعتراف روسيا الاتحادية باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في شهر آب من العام ٢٠٠٨م . وأخيراً، ومن أجل تبرير المحافظة على علاقات جيدة مع المجموعتين: (حماس وحزب الله) تتحجـج موسكو وتشير موضوع فوزهما في الانتخابات<sup>٧</sup>. إن هذه العلاقات الجيدة لها آثارها في المحافظة على منطقتـي: الشيشان وشمال القوقاز بعيدـتين عن اهتمامـات المجموعـتين الإسلامـيتـين والرأـي العام الإسلامي بـشكل عام.

### الاهتمامـات الأمنـية والتعاون في ميدان الطـاقة

مع تركـيا، والمـملكة العربية السعودية، والعـراق:

#### تركـيا: أنـابـوبـ النفط وجـنـوبـ القـوقـازـ:

كانت العلاقات الروسية – التركية في سنوات التسعينات متواضعة على المستوى الاقتصادي، وتشوبـها الـريبـة والـشكـ على المستوى السياسي، وتحسنـت تلكـ العلاقات كثـيراً في سنـوات ٢٠٠٠م، لـاسيـما على مستوىـ المـبـادـلاتـ الـاقـتصـاديـةـ التي زـادـتـ

بشكل هائل، ويفسر هذا التحسن بعدة عوامل، منها: المخاوف الأمنية المتبادلة، وشعور (روسيا، وتركيا) بحرمان متشابه فيما يتعلق بعلاقتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وأخيراً، فإن سياستهما في جنوب القوقاز تتوافقان بشكل متزايد<sup>٨</sup>. وقد ازدادت هذه الاتجاهات في عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م، فقد ثمنت موسكو بشكل خاص زيادة مبادلاتها التجارية مع تركيا والتي تجاوزت، منذ شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٠م، مبادلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة<sup>٩</sup>، فالتجارة الروسية - التركية قد زادت بشكل ملحوظ من (٢٠٢) مليار دولار في العام ١٩٩٥م إلى (٣٣٠.٨) مليار دولار في العام ٢٠٠٨م<sup>١٠</sup>. وكفت تركيا في العام ٢٠٠٩م سياسة تقاربها مع أرمينيا على الرغم من المعارضة الأذربيجانية<sup>١١</sup>، وإذا كانت تركيا لم تعرف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، فيبدو أن الشركات التركية تجري تجارة نشطة نسبياً مع أبخازيا، ومن جانب آخر سمحت (أنقرة) للرئيس الأبخازي بزيارة تركيا على الرغم من امتعاض ومعارضة جورجيا. ويمكن لهذا التحسن الكبير في العلاقات التركية - الأرمينية أن يتبع افتتاحاً اقتصادياً مهماً بالنسبة لا (برفان) حليفة موسكو، إذ أن المبادلات التركية مع أبخازيا تبدو أكثر أهمية لتنمية هذه المنطقة من الاعتراف الرسمي لبعض الدول، مثل: نيكاراغوا ، وفنزويلا، أو جمهورية نارو، وإن تدهور العلاقات بين تركيا وجورجيا (التي تساندتها واشنطن)، وما ينتج عنها لا يفرح روسيا الاتحادية. وتنتظر موسكو إلى تركيا أيضاً، ولاسيما جيشها، وكأنه سور متقدم ضد التطرف الإسلامي، وفي هذه الأثناء، فإن موسكو لا تفعل أي شيء لحث (أنقرة) على الابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فيما لا تنتظر كذلك مثل هذا الاحتمال<sup>١٢</sup>.

#### المملكة العربية السعودية: صديقة روسيا الجديدة؟:

تحسن العلاقات الروسية - السعودية بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠٠٣م، فيما تعاقبت بينهما زيارات على أعلى مستوى، ولاسيما زيارةولي العهد السعودي الأمير (عبد الله) إلى موسكو في شهر أيلول من العام ٢٠٠٣م، وزيارة (فلاديمير بوتين) إلى الرياض في شهر شباط من العام ٢٠٠٧م عندما كان رئيساً، وقد استقبلت المملكة،

من جانب آخر وفي العديد من المناسبات، الرئيس الشيشاني (رمضان كادirov) الذي يسانده الكرملين، وتعمل شركة (لوك أويل) أيضاً، وبعض الشركات الروسية الأخرى -من هنا فصاعداً- في المملكة العربية السعودية، فيما انتقلت المبادرات التجارية الروسية - السعودية من مستوى هامشي قبل العام ١٩٩٠م، إلى (٣٣٦.٨) مليون يورو في العام ٢٠٠٨م<sup>١٣</sup>، ويمكن أيضاً أن تحصل الرياض قريباً على أسلحة متطورة من روسيا الاتحادية<sup>١٤</sup>. ومع ذلك، فإن الدفء في العلاقات الروسية - السعودية تطلب بعضاً من الوقت، فعلى الرغم من التحسن الملحوظ بداية التسعينات، تدهورت الروابط الثانية بينهما منتصف التسعينات، إذ كانت الرياض تأسف لمبيعات الأسلحة الروسية لإيران، ودعم موسكو لبرنامجها النووي، في حين اتهم القادة والخبراء الروس المملكة العربية السعودية صراحة (علانية) بتقديم الدعم إلى الثوار الشيشانيين، ورغبتها في نشر "الوهابية" في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن تناقض الدولتين في ميدان النفط، إذ كانت روسيا الاتحادية ترغب في زيادة إنتاجها وصادراتها، في حين كانت المملكة العربية السعودية ترغب في التحاق روسيا الاتحادية بمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، ومن ثم الامتثال إلى قواعد حصص الإنتاج في (كارتل) النفط، ويرى السعوديون: أن روسيا الاتحادية تتصرف مثل (الراكب الحر) نظراً لأنها تتمتع بمتانة سعر النفط المرتفع الذي تسهر عليه سياسة التحديد الطوعية لإنتاج النفط الذي تقوده منظمة (OPEC) دون أن تعمل على خفض إنتاجها. وتحسن العلاقات الروسية - السعودية إثر هجمات الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١م الإرهابية والتي كانت بالنسبة للرئيس بوتين ليس فقط فرصة لتحسين العلاقات الروسية - الأمريكية، ولكن لإقناع الأمريكيين أيضاً: بأنهم منخرطون في الحرب على الإرهابيين السنة متلماً هو الحال مع روسيا الاتحادية، وتذكير الولايات المتحدة الأمريكية: بأنهم يتلقون الدعم من المملكة العربية السعودية، وفي هذه الأثناء، وفي العام ٢٠٠٣م، تدهورت العلاقات الروسية - الأمريكية، والعلاقات الأمريكية - السعودية بسبب التدخل الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والذي تعارضه كل من روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية، وفي

هذا الإطار تحسنت العلاقات الروسية - السعودية بشكل ملحوظ، وقد وصل الدفء في العلاقات بينهما إلى أشده مع زيارة ولی العهد الأمير (عبد الله) إلى موسكو في العام نفسه. وكانت إحدى العناصر التي أسهمت بشكل كبير في تحسن العلاقات الروسية - السعودية التحول في موقف الرياض من المسألة الشيشانية، حيث بدأت المملكة السعودية تساند روسيا الاتحادية بعد انتقاد السياسة الروسية تجاه الشيشان لسنوات عدة، ولاسيما بعد الهجمات على أراضيها من قبل تنظيم القاعدة في العام ٢٠٠٣م، وهكذا أصبحت موسكو والرياض حلقتين طبيعيتين في مواجهة عدو مشترك واحد هو (الإسلام الأصولي). وقد أسهم أيضا الصعود السريع لأسعار النفط طيلة أعوام العقد الأولى من الألفية الجديدة في تهيئة التوترات الثنائية في موضوع مستوى إنتاج النفط بالنسبة لروسيا الاتحادية<sup>١٠</sup>. وعلى الرغم من المباحثات حول صفقات أسلحة محتملة، فإن السعوديين ليست لهم النية ولا الثقة في القدرات الروسية على تعويض الولايات المتحدة الأمريكية دورها الرئيسي للمملكة، وحتى إن تدهورت العلاقات الروسية - الأمريكية بشكل هائل، فإن موسكو تعرف: بان التقارب الأمريكي-السعودي في ميدان الأمن يعود عليها بالمنفعة، إذ أن روسيا ليست على استعداد للدفاع بمفردها عن المملكة والمصالح الاقتصادية المتزايدة لها فيها. وتعي موسكو أيضا: انه في حالة حل نظام إسلامي أصولي محل النظام السعودي الحالي، فإن الأخير قد يكون أكثر عداوة ومناهضة لها من عاداته للغرب. وعليه، فإن روسيا الاتحادية، ومهما كانت اختلافاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لها المصلحة في المحافظة على الوضع القائم في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية.

#### العراق: النفط والقاعدة:

كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأخرى، فإن روسيا الاتحادية كانت قد عارضت في البدء الاجتياح الأمريكي للعراق، ومنذ أن أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تلقي صعوبة في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية في العراق، أصبحت الدبلوماسية الروسية تركز على موضوع الدفاع عن مصالحها التجارية، وتؤوي تهديد المتطرفين الإسلاميين السنة أكثر من الاحتياج على الحضور الأمريكي

في العراق. وعلى الرغم من موافقة موسكو على العقوبات المفروضة من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة على العراق بعد اجتياحه للكويت في العام ١٩٩٠م، فإن الشركات الروسية قد ساعدت وبشكل كبير (صدام حسين) في الالتفاف على العقوبات حتى سقوط نظامه للحصول على تنازلات في ميدان النفط في العراق، وقد خاضت مباحثات حول العديد من العقود، لكن تم التوقيع على عقد واحد فقط في العام ١٩٩٧م مع شركة (لوك اويل) لتطوير الحقل النفطي الكبير غرب القرنة<sup>١١</sup>. ولكن (صدام حسين) الغى ذلك العقد نهاية العام ٢٠٠٢م، بعد أن اكتشف: أن الشركة تبحث عن ضمانات لهذا العقد عند الأمريكيين كي يستمر بعد سقوط نظامه، وقد احتجت شركة (لوك اويل) والحكومة الروسية على إلغاء العقد، وعلى الرغم من إلغاء موسكو للديون العراقية المترتبة على العراق في عهد (صدام حسين)، لم تقبل سلطات الاحتلال الأمريكي، ولا الحكومة العراقية ما بعد (صدام حسين)، الاعتراف بالعقد الموقع في العام ١٩٩٧م، وكسبت شركة (لوك اويل) بالاشتراك مع شركة (ستات اويل) كشريك ثانوي عرضاً جديداً في شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٩م لتطوير حقل غرب القرنة الذي تقدر الاحتياطات فيه بقرابة(١٣) مليار برميل. ومن ناحيتها كسبت شركة (غاز بروم نفت) عقداً لتطوير حقل (بدره) الذي تقدر احتياطاته بقرابة (٢) مليار برميل<sup>١٢</sup>، وحصلت روسيا الاتحادية في النهاية على الحصة التي كانت تتمناها منذ زمن في قطاع النفط العراقي، وتتمنى كذلك زيادة حضورها في هذا القطاع. وقد بدأت موسكو تقلق من أفعال الأصوليين السنة في العراق منذ حزيران من العام ٢٠٠٦م، عندما أقدم جهاديون مرتبون بتنظيم القاعدة على احتجاز خمسة مواطنين روس يعملون في السفارة الروسية في بغداد وقتلهم بعد رفض موسكو سحب جيوشها من الشيشان بعد مهلة (٢٤) ساعة كما كان يشترط المحتجزين، إذ كان تنظيم القاعدة يشعر: أنه يعني تماماً بمصير الشيشانيين في روسيا الاتحادية بما يبرر قيامه بأعمال ضدّها<sup>١٣</sup>. وقد حذر بعض المحللين الروس من أن تنظيم القاعدة في العراق وحلفائه بإمكانهم استهداف روسيا الاتحادية بعد خروج الجيوش الأمريكية من العراق<sup>١٤</sup>. ومع ذلك، فإن روسيا الاتحادية تعول -من هنا فصاعداً- على

الحكومة العراقية المسنودة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حماية مصالحها الاقتصادية في العراق، واحتواه القوى السنّية الأصولية التي من الممكن أن تقدم المساندة للمعارضة الإسلامية في روسيا الاتحادية، ومن جانب آخر، فإن الشركات الروسية تعمل في كردستان العراق، حيث فتحت موسكو قنصليّة لها هناك<sup>٢٠</sup>. وقد سبق وأعلن رئيس الوزراء الروسي الأسبق (أفغيني بريماكوف)، وبشكل علني في كانون أول من العام ٢٠٠٩م، خشيه من الآثار المتربّة على استقرار العراق بعد انسحاب الجيش الأمريكي<sup>٢١</sup>.

#### **إيران: إستراتيجية موسكو المعقدة:**

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك (الترويكا) الأوّرية<sup>٢٢</sup>، تأسفان لغياب التعاون الروسي في فرض عقوبات جديدة على إيران التي ترفض الانصياع لشروط المجموعة الدوليّة بشأن برنامجها النووي العسكري، وعلى الرغم من تكذيب موسكو، فإن هنالك العديد من المسؤولين الغربيين يرون أن مساعدات روسيا الاتحادية للبرنامج النووي الإيراني وبيعها صواريخ، أمر يزيد بشكل هائل من قدرات الجمهوريّة الإسلاميّة على تطوير ترسانتها النوويّة، وكما هو الحال بالنسبة لـ(بكين)، فإنَّ (موسكو) تساند بشكل كبير مبدأ (العقوبات المحدودة) التي تفرضها الأمم المتحدة على إيران بسبب غياب تعاونها مع إجراءات التفتيش لـالوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة<sup>٢٣</sup>. إن موقف موسكو المزدوج تجاه الملف النووي الإيراني، نابع من رغبتها في المحافظة على علاقات حيوية مع طهران، وحضورها الاقتصادي فيها، وتعدّ إيران بالفعل زبوناً مهماً فيما يتعلق بمشتريات الأسلحة والتكنولوجيا النوويّة الروسيّة، وقد بلغت المبادلات التجاريّة الروسيّة - الإيرانية (٣٧١٥) مليار دولار في العام ٢٠٠٨ بعدما كانت (٢٧٦) مليون دولار في العام ١٩٩٥م<sup>٤</sup>، وتنثمر الشركات الروسيّة في النفط الإيراني مع استمرار سعيها إلى زيادة حضورها في هذا القطاع، ومن جانب آخر، فإنَّ إيران وان كانت في ظل حكومة إسلامية ثورية، فإنَّها لا تساند المجاهدين الإسلاميّين المطالبين بالاستقلال في شمال القوقاز، ومن ضمنها الشيشان<sup>٥</sup>. إذ أن روسيا الاتحادية وإيران تعارضان النزعات الانفصالية، وقد سبق أن عارضتاها لحين اندلاع الحرب الروسيّة

- الجورجية في العام ٢٠٠٨م، والتي اعترفت موسكو إثرها باستقلال (ابخازيا، وأوزيتسيا الجنوبية)، الأمر الذي رفضته طهران بقوه<sup>٣٦</sup>.

وهنالك أيضا تقاطعات ملحوظة بين روسيا الاتحادية وإيران، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي لم تتوصل كل من روسيا، وإيران، والدول الأخرى المتشائمة مع بحر قزوين (أذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان)، إلى اتفاق حول تقاسم المياه الإقليمية، فيما ما تزال طهران غاضبة أيضا من عدم استكمال موسكو بناء مفاعل (بوشهر) النووي (الذي كان مؤملا في العام ١٩٩٩م)، ولم تتسلم منها نظام الدفاع المضاد للصواريخ (٣٠٠أس) الذي أثار سخط إسرائيل. وغضبت موسكو أيضا من رفض طهران تخصيب اليورانيوم الضروري لبرنامجها النووي المدني في روسيا الاتحادية، وفي هذه الأثناء، وعلى الرغم من هذه الخلافات، فإن روسيا الاتحادية وإيران تحافظان حتى الوقت الحاضر على علاقات جيدة، وقد لاحظت موسكو الإحساس المناهض لروسيا لدى "حركة الخضر" التي احتجت على إعادة انتخاب (محمد احمدی نجاد) في حزيران من العام ٢٠٠٩م، إذ أن روسيا الاتحادية تفهم جيداً أن قريها الجغرافي من إيران يعتمد على مصير المرشد آية الله (علي خامنئي)، والرئيس (احمدی نجاد). ولهذه الأسباب تظهر روسيا متحفظة في إتباع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في موضوع فرض عقوبات جديدة على إيران، وكذلك فإن الكرملين ليس له مصلحة أبدا في وجود إيران نووية، خشية من الوقوف إلى جانبها أو التشجيع على اعتماد خط متصلب ضد روسيا الاتحادية من قبل النظام الإسلامي، إذ أن عداوة إيران المتزايدة لروسيا الاتحادية يمكن أن تكون لها آثار سلبية في موسكو تتمثل في: نسف المبادرات التجارية، واحتمال مساندة إيران للحركات الإسلامية في روسيا الاتحادية، وفي الفضاء ما بعد الحقبة السوفيتية، وأخيراً فإن إيران النووية يمكن أن ترى قبلة خط مرماها روسيا الاتحادية.

#### أفغانستان وباكستان: ما بعد الصدمة:

بعد الحادي عشر من أيلول بدءاً، توصل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان إلى إزاحة نظام طالبان بكل سرعة، وتمت إقامة قواعد

عسكرية في آسيا الوسطى. وقد عبر المعلّقون الروس عن قلقهم من هذه المعطيات الجديدة خشية من زيادة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على حساب موسكو، وقد دعت قمة منظمة تعاون شنغيه اي في العام ٢٠٠٥م -وبتريض من روسيا الاتحادية-، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تحديد موعد انسحابهم من القواعد في آسيا الوسطى<sup>٢٧</sup>، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التحالف يواجه صعوبات متزايدة على الأراضي الأفغانية، وتوقع بعض الروس للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، المصير نفسه الذي حل بالجيش السوفيتي في هذا البلد بين العامين ١٩٨٩م-١٩٧٩م<sup>٢٨</sup>. ومع ذلك تخلى موسكو، منذ بداية العام ٢٠٠٩م، أن تقدم إدارة الرئيس (باراك حسين اوباما) وحلفائه الأوروبيين آجلاً أم عاجلاً على الانسحاب من أفغانستان تاركين روسيا الاتحادية وحيدة في مواجهة تهديد حركة طالبان، وفي هذه الأثناء قد عملت موسكو على تقديم التسهيلات للمحافظة على الحضور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في أفغانستان، لاسيما بموافقتها على عبور التجهيزات العسكرية عبر إقليمها<sup>٢٩</sup>، وقد ازداد كذلك الوجود الاقتصادي لروسيا الاتحادية في أفغانستان، إذ انتقلت المبادرات الثنائية من (٣٠) مليون دولار في العام ١٩٩٥م، إلى (١٨٧,٨) مليون دولار في العام ٢٠٠٨م<sup>٣٠</sup>.

وفي حين كانت إدارة الرئيس (بوش) قد ساعدت بشكل كبير (حميد قرضاي) في الوصول إلى الرئاسة الأفغانية، فإن إدارة الرئيس (أوباما) قد ابتعدت عن رئيس الدولة الأفغانية، معربة بكل وضوح عن: أن المستوى العالى للفساد في نظامه يمثل عقبة كبرى لنجاحات الجهد العسكري الأمريكية. وقد بدأت الروابط بين حكومة (قرضاي) وواشنطن بالتدحرج، فيما بدأت جيوش التحالف تستعد لمغادرة البلد في منتصف العام ٢٠١١م، وهكذا ساندت موسكو من ناحيتها (حميد قرضاي)<sup>٣١</sup>، لأن الكرملين لا يرى في الفساد في النظام الأفغاني حاجزاً كبيراً أمام إقامة علاقات جيدة معه، وإن روسيا الاتحادية تساند مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف الناتو في أفغانستان في الوقت الذي تبحث فيه عن التميز عن الدول الغربية بطريقة تمنى فيها الحصول على إعجاب حكومة (قرضاي)، وبحسب تقرير نشرته صحيفة (نيزافيسيميلايا كازينيا)

كان هذا التقارب قد بدأ منذ مدة <sup>٣٢</sup>. وقد حافظت كذلك موسكو على علاقات جيدة لمدة طويلة مع باكستان، ففي أثناء الحرب الباردة كانت العلاقات الثنائية معقدة جداً بفعل التقارب البالكستاني مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية، وكثافة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والهند (الخصم الرئيس لباكستان)، ودعم الباكستانيين للثوار المجاهدين أثناء الاجتياح السوفيتي لأفغانستان. وبعد خسارة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في أفغانستان إثر الانسحاب السوفيتي، حافظت باكستان على حضورها في أفغانستان، وساندت حركة طالبان، وهي سياسة عدتها موسكو تهديداً لها، وبدأت روسيا الاتحادية من جانب آخر في مساندة القوى المناهضة لحركة طالبان في شمال أفغانستان قبل مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو لها بعد الحادي عشر من أيلول، وبعد مدة من الحادي عشر من أيلول، قطعت باكستان علاقاتها مع طالبان، ودعمت عمليات التحالف في أفغانستان، ومع ذلك واصلت موسكو الامتناع من الحضور القوي لطالبان في أفغانستان، وعدم القدرة – أو غياب الإرادة – الظاهرة لدى باكستان في القيام بذلك، وهكذا بدأت العلاقات الروسية – الباكستانية تتحسن منذ وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة<sup>٣٣</sup>. إن هذا الدفع في العلاقات ناجم في جزء منه عن تحسن العلاقات الهندية – الأمريكية، وهو الأمر الذي لم يسعد لا موسكو ولا إسلام آباد كذلك، وفي ظل حكم بوتين باعترفت روسيا الاتحادية كذلك أسلحة إلى باكستان. وقد تطورت المبادرات التجارية بين البلدين من (٤٧.٦) مليون دولار في العام ١٩٩٣م، إلى (٦١٥) مليون دولار في العام ٢٠٠٨م. وإذا كانت موسكو تتبع الأسلحة إلى باكستان، وتسعى لإقامة علاقات صداقة مع هذا البلد، فإن ذلك ليس لأسباب تجارية فقط، وإنما كذلك لمنع حركة طالبان من مواجهة المصالح الروسية بشكل مباشر.

#### منتجو الغاز والبحث عن صيغة للتعاون المعمق:

لا يستحسن الكثيرون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فكرة الاعتماد المتزايد للدول الأوروآسيوية على الغاز الطبيعي الروسي، ويخشون من أن تجني موسكو مزايا

سياسية من هذه الوضعية، وتغذى هذه المخاوف العديد من العناصر نذكر منها على سبيل المثال:

- قطع تمويل الغاز الذي فرضته روسيا الاتحادية على أوكرانيا وبيلاروسيا (دولة العبور للغاز الروسي نحو الاتحاد الأوروبي).
- مشاريع بناء أنابيب الغاز الروسي (south stream–north stream) التي يتتجنب مسارها أوكرانيا وبيلاروسيا وبولندا ودول أوروبية شرقية أخرى لا تقيم موسكو علاقات جيدة معها.
- تعاون روسيا الاتحادية مع دول أخرى مصّدرة للغاز، وبالاخص إيران وقطر والجزائر وليبيا، لتقوية منتدى الدول المصّدرة للغاز (FPEG) التي يخشى العديد من المراقبين أن تعمل وكأنها (كارتل) مشابه لمنظمة الدول المصّدرة للنفط (OPEC)، وتعمل على تحديد أسعار مرتفعة.
- عدوانية شركة (غاز بروم) الروسية بالمشاركة في استغلال مشاريع الغاز في الشرق الأوسط والحصول على عقود نقل الغاز من هذه المنطقة إلى أوروبا.

ويستتتج البعض من ذلك: رغبة روسية في السيطرة والتحكم بمجموع تمويلات الاتحاد الأوروبي من الغاز ، ومع ذلك فانّ الحالة مختلفة جداً من وجهة نظر موسكو ، وذلك:  
أولاً: إن إنتاج الغاز الروسي في حالة انخفاض.

ثانياً: إن تركمانستان تعمل على تنويع صادراتها تجاه الصين الشعبية وإيران<sup>٣٤</sup>. وأخيراً إن أوروبا نفسها قد اكتشفت حديثاً مصدراً جديداً للغاز (الغاز النضيدي)، وهو ما يسمّهم أيضاً في الانخفاض على الطلب الإجمالي للغاز<sup>٣٥</sup>.

إن قطع الغاز الروسي عن أوكرانيا، وبيلاروسيا، والجهود الهادفة إلى بناء أنابيب غاز لا تمر بأراضيهما لا تهدف إلى السيطرة على هذه الدول، بل تهدف إلى منع هاتين الدولتين الفقيرتين من إجبار موسكو على بيعهم الغاز بأسعار أقل من أسعار السوق، وان (مينيسك وكيف) بإمكانهما التوصل إلى ذلك عبر إظهار قدراتهما في امتصاص الغاز ونقله عبر أراضيهما المخصص للسوق الأوروبية، والذي يعد أكثر

جدوى لروسيا الاتحادية. ويجب في هذا الإطار فحص سياسة موسكو تجاه مصدرى الغاز الشرقيين (على المستوى الثنائى كما على مستوى المنتدى)، ويرى بعض المراقبين: في رغبة شركة (غاز بروم) الروسية الدخول إلى احتياطات الغاز في الشرق الأوسط للهيمنة على كل صادرات الغاز إلى أوروبا، والتعويض عن الانخفاض في الإنتاج الروسي بالنسبة إلى شركة (غاز بروم)<sup>٣٦</sup>. وبالنسبة لبعض الخبراء، فإن رغبة روسيا في الحصول على حصة في أنابيب الغاز التي تربط الجزائر أو ليبيا بأوروبا تبين: بأنها تسعى إلى وضع اليد على كمية وسعر الغاز المستورد من قبل أوروبا، ومع ذلك فإن هذه الاستثمارات مشابهة لاستثمارات الشركات النفطية الغربية الرئيسة<sup>٣٧</sup>، وأخيراً إن كانت روسيا الاتحادية نفسها قد دعت إلى تعزيز المنتدى: فإنها قد بيّنت بكل وضوح: بأنها لن تعمل على التصرف كمنتج حر يخفض إنتاجه طوعية للمحافظة على أسعار مرتفعة كما تفعل المملكة العربية السعودية في وسط مجموعة الدول المصدرة للنفط أوليك. ولكي تسيطر روسيا على نقل غاز الشرق الأوسط إلى أوروبا، يجب عليها الاعتماد على التعاون النشط مع مجلـمـ المصـدرـينـ الرئـيـسيـينـ للـغاـزـ فيـ الشـرقـ الـأـوـسـطـ: إـيرـانـ ، وـقـطـرـ ، وـالـجـزـائـرـ ، وـلـيـبـيـاـ ، وـمـنـ الصـعـوبـةـ التـفـكـيرـ فيـ أنـ تـقـبـلـ دـوـلـةـ مـنـ هـذـهـ الدـوـلـ بـتـرـكـ الـكـرـمـلـيـنـ يـسـيـطـرـ عـلـىـ كـمـيـةـ الـغاـزـ الـمـبـاعـ إـلـىـ أـورـبـاـ وـسـعـرـهـ. وـيـعـقـدـ بـعـضـ الـمـراـبـقـيـنـ الـغـرـبـيـيـنـ بـمـثـلـ هـذـاـ السـيـنـارـيـوـ، لـكـنـ الـذـيـنـ يـوـافـقـونـهـ عـلـىـ هـذـاـ الرـأـيـ فـيـ روـسـيـاـ قـلـيلـوـنـ، وـبـالـفـعـلـ فـانـ مـوـسـكـوـ تـنـظـرـ إـلـىـ منـتـجـيـ الـغاـزـ الشـرقـ الـأـوـسـطـ كـمـاـ كـمـاـسـيـنـ بـإـمـكـانـهـمـ الـاستـحـواـذـ عـلـىـ حـصـتـهـاـ فـيـ سـوقـ الـغاـزـ لـاـ كـشـرـكـاءـ لـهـاـ لـيـسـ فـيـ أـورـبـاـ الـغـرـبـيـيـهـ فـحـسـبـ، لـكـنـ كـذـلـكـ فـيـ أـورـبـاـ الشـرقـيـهـ. وـمـنـ جـانـبـ آـخـرـ، وـعـنـدـماـ يـصـرـحـ المـصـدرـوـنـ الـإـقـلـيمـيـوـنـ: بـأـنـهـمـ عـلـىـ اـسـتـعـادـ لـلـتـعـاوـنـ مـعـ روـسـيـاـ، فـإـنـهـمـ لـاـ يـعـبـرـوـنـ عـنـ نـيـاتـهـمـ الـحـقـيقـيـهـ، وـإـنـمـاـ يـكـشـفـوـنـ فـيـ الـوـاقـعـ عـنـ إـسـتـراتـيـجـيـهـ تـهـدـفـ لـاـنـتـزـاعـ تـنـازـلـاتـ مـنـ الـحـوـكـمـاتـ وـعـمـالـقـةـ الـنـفـطـ الـغـرـبـيـيـنـ<sup>٣٨</sup>.

#### السياسة الروسية في الشرق الأوسط: الفعالية والآفاق المستقبلية:

إذا افترضنا: أن روسيا الاتحادية تتبنى أهدافاً مناهضة للغرب في الشرق الأوسط الكبير، فإن جهودها لتحقيقها قد فشلت في الحقيقة حتى هذا اليوم، إذ ليس هناك أي

حكومة موالية للغرب تقليدياً في المنطقة استعاضت عن الولايات المتحدة الأمريكية بروسيا الاتحادية كحليف رئيس لها، فيما لا يبدو أن هناك حكومة قد تفعل ذلك، وليس هناك أيضاً أية حكومة أو حركة مناهضة للغرب في المنطقة، غيرت من سياستها الخارجية بطريقة ترضي بها روسيا، ولا يبدو أن هناك أيضاً من ينوي فعل ذلك، وعلى العكس، فإن هناك العديد من الفواعل المناهضين للغرب (ومن ضمنهم إيران، وسوريا، وحزب الله، وحركة حماس)، أصيروا بخيبة الأمل من الاعتقاد في أن روسيا لا تتوى أبداً مواجهة الغرب في هذه المنطقة عن طريق مساندة مواقفهم المناهضة للغرب والمناهضة لإسرائيل. وعلى العموم، فإن سياسة موسكو في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وبعيداً عن كونها سياسة عدوانية، تهدف قبل كل شيء إلى حماية روسيا من الأصولية الإسلامية السنّية، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وضمن هذه الرؤية، فإن أفعال روسيا في المنطقة كانت إلى حد اليوم أفعلاً ناجحة، إذ أن موسكو تقيم علاقات صداقة مع مجل الفواعل الرئيسة في المنطقة، الموالين أو المناهضين للغرب - باستثناء تنظيم القاعدة وحلفاؤه، وإن روسيا الاتحادية ليست لها كذلك الوسائل لإقناع دول المنطقة بتطبيع سياستها بالاتجاه الذي تتمناه. لكن السياسة الروسية الإقليمية لها الفضل في تجنبها انتقادات الحكومات الشرقيّة، وحركات المعارضة الرئيسة (باستثناء القاعدة) على أفعال الكرملين تجاه الجمهوريات الإسلامية الروسية، وبالفعل قدمت الحكومات الإسلامية المساعدة إلى الثوار الشيشان والمجموعات الإسلامية الصغيرة في شمال القوقاز، كما فعلوا ذلك مع المجاهدين الأفغان في الثمانينات، فإن روسيا الاتحادية ستواجه صعوبات كبيرة في المحافظة على السيطرة على المنطقة، وأخيراً، فإن علاقات الصداقة التي يقيمها الكرملين مع الحكومات في الشرق الأوسط الكبير، سمحت له بمد حضوره الاقتصادي في مجل هذه المنطقة بشكل تدريجي، وفي هذه الأثناء إذا كانت موسكو تقود منذ العام ٢٠٠٠، سياسة دفاعية ناجحة في الشرق الأوسط الكبير، فإن دوام هذه السياسة مريب، فعلى الرغم من أفعالها في شمال القوقاز فإن روسيا قد حافظت إلى هذه اللحظة على امتيازات العالم الإسلامي، على العكس من سنوات الثمانينات أثناء

التدخل السوفيتي في أفغانستان، ولا يعني ذلك أن العلاقات الجيدة إلى تقييمها موسكو مع أغلبية الحكومات والحركات المعارضة في المنطقة سوف لن تكفي بالضرورة لمنع صعود المعارضة الإسلامية المحتملة في روسيا أو في الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي السابق، وإذا كان أصدقاء موسكو الإسلاميين في الشرق الأوسط الكبير لا يساندون هذه المعارضة، فإنهم كذلك قد يكونون مستعدين لمساعدة روسيا في محاربتها، وتحتاج روسيا الاتحادية أيضاً وحتى هذه اللحظة بجهود الأمريكيين والأوربيين الهدافة إلى الحرب ضد الأصولية الإسلامية السنوية في الشرق الأوسط الكبير. لقد تركت روسيا الغربيين يدفعون الثمن دون أن تخرط هي في المواجهة العسكرية، وقد انتهت الكرملين الفرصة عن طريق تقديم الخدمات لنقل وعبر الغربيين ومعداتهم.<sup>٣٩</sup>.

ومع ذلك، فإن الحرب في العراق وأفغانستان قد أصبحت حرباً غير شعبية أكثر فأكثر في الولايات المتحدة الأمريكية كما في أوروبا، وقد يصبح انسحاب الجيوش الغربية ممكناً بما سيسمح للإسلاميين بالسيطرة - ولو الجزئية - على هذين البلدين، وفي مثل هذه الحالة، فإن الإسلاميين السنة قد يهاجمون يوماً المصالح الروسية، وعندما سيكون على موسكو تحمل مسؤولياتها الدفاعية وحدها، ويمكن لصعود الإسلاميين السنة في العراق وأفغانستان بقوة أن يعرض مصالح موسكو الاقتصادية للخطر ليس في المنطقة فحسب، لكن في آسيا الوسطى والقوقاز أيضاً. وفي هذا الإطار يمكن القول: إن الهدفين الرئيسيين لروسيا في المنطقة في تجنب التهديد الإسلامي ضدها، والمحافظة على امتيازاتها الاقتصادية مصونان عن طريق الوجود والتأثير الغربي، وفي كل الحالات إذا لم تكن روسيا الاتحادية مصلحة في ضعف التأثير الغربي في الشرق الأوسط الكبير، فإن نظام (فلاديمير بوتين، ديمetri مدفيديف) لا يتمنى زيادة ذلك التأثير. ويبدو هذا المشهد غير محتمل الحدوث في الجزء الأكبر في المنطقة، لكنه يمكن أن يحدث في إيران إذا أدت الاحتجاجات ضد النظام الإيراني إلى انهيار الجمهورية الإسلامية، وقيام حكومة ديمقراطية مكانها، لتعود العلاقات الاقتصادية لإيران مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حالها وتتطور

مع الاتحاد الأوروبي بما يجعل من إيران منافساً لروسيا في تزويد أوروبا بالغاز ، وكذلك في نقل النفط الأذربيجاني ونفط آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية ، وأخيرا يمكن أن تؤدي تسوية النزاعات الإسرائيلية- السورية- الفلسطينية ، والنزاعات اللبنانية-اللبنانية إلى تحسّن علاقات سوريا وحركة حماس وحزب الله مع الغرب ، وستكون هذه الفواعل عندئذ أقل حاجة إلى الاعتماد على روسيا الاتحادية لمواجهة الأوضاع السياسية الأمنية غير المؤكدة في الشرق الأوسط الكبير ، لأن روسيا الاتحادية لا تمتلك سوى القليل من الأدوات السياسية ، إلا أن هذه الأحداث يمكن أن يكون لها اثر ذو معنى في موسكو ، ولن يكون مفاجئاً عندها أن تعتد روسيا سياسة خارجية دفاعية بشكل أساس تهدف لإقامة علاقات جيدة مع كل فواعل المنطقة .

---

\*- أستاذ العلوم السياسية في جامعة (جورج ماسون دو فارفاكس) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو متخصص في السياسة الخارجية الروسية ، وفي العلاقات الدولية في الشرق الأوسط ، والحركات الثورية العابرة للحدود الدولية ، ويحمل شهادة في العلاقات الدولية من جامعة (جون هوبكنز) في العام ١٩٧٨م ، وشهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة (ماساشوست) في العام ١٩٨٢م .

\*- رئيس قسم الدراسات السياسية في مركز الدراسات الفلسطينية - جامعة بغداد .

المصدر :

La politique russe au grand moyen-orient ou l art d etre l amie  
de tout le monde

Mark N. Katz Avril 2010

<http://www.ifri.org/downloads/ifrirussiamiddleeastkatzengapril2010.pdf>

